

قطاع النفط والغاز في لبنان

هيئة إدارة قطاع
البترو
لبنان



الجمهورية اللبنانية
وزارة الطاقة
والمياه

الصناعة البترولية

مع ازدياد الاهتمام المحلي والدولي (شركات النفط العالمية) بموضوع استخراج النفط والغاز في لبنان، أصبح من الضروري تحضير الأرضية السليمة للأنشطة البترولية في كافة مراحلها خاصةً وأنّ الأنشطة البترولية في المياه البحرية اللبنانية ستشكّل عامل جذب للاستثمارات الأجنبية ممّا يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وخلق فرص للعمل .

يمكن تقسيم الصناعة البترولية إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى (Upstream) هي مرحلة الاستكشاف والتطوير والإنتاج والتي تشمل التنقيب، وعمليات الاستخراج. هناك العديد من الشركات الكبرى المتخصصة بهذا المجال وهي تتنافس في ما بينها لنيل التراخيص المتعلقة بالاستكشاف والإنتاج في لبنان وقد تمّ تأهيل 46 شركة بترولية للاشتراك في دورة التراخيص الأولى.

المرحلة الثانية (Midstream) هي نقل النفط الخام والغاز الطبيعي من مصادرها وتجميعهما قبل المعالجة والتكرير وهنا تبرز أهمية شركات الأنابيب القادرة على نقل الغاز الطبيعي محلياً وتصديره .

أمّا المرحلة الثالثة (Downstream) فتشمل المعالجة والتكرير وهي تمثّل عملية مكتملة للعمليات الإنتاجية تتمثّل بشراء المواد الخام من شركات الإنتاج ومن ثمّ تجميع هذه المواد بهدف تحضيرها للمعالجة والتكرير. كما تتضمن هذه المرحلة توزيع وتسويق المشتقات النفطية وبيعها .

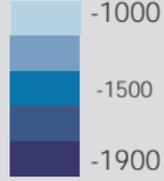
هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان

أُنشئت هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان بموجب المرسوم رقم 2012/7968 وذلك انفاذاً للمادة العاشرة من القانون 2010/132، وهي مؤسسة عامة ذات طابع خاص أُنيط بها قانوناً إدارة القطاع البترولي في لبنان. ويكمن الهدف الرئيسي للهيئة في المساهمة في تحقيق أقصى قيمة اقتصادية واجتماعية ممكنة من خلال القيام بأعمال الإدارة والإشراف والرقابة على الأنشطة البترولية.

تعمل الهيئة على تحقيق هذا الهدف من خلال الإدارة الرشيدة للموارد البترولية والتخطيط الاستراتيجي، الاقتصادي والمالي، التقني، الجيولوجي و البيئي بالإضافة الى المشاريع والأنشطة المنفذة بالتعاون مع سائر الجهات الحكومية، المنظمات الدولية، المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني. وتبذل الهيئة كل الجهود اللازمة لضمان نجاح وشفافية عملية التنمية المستدامة في كافة مراحل الأنشطة البترولية، و جذب المستثمرين إلى الاهتمام الدائم بثروة لبنان الهيدروكاربونية .

الرقع البحرية

متوسط عمق قاع البحر (بالمتر)



BLOCK 1
[1928 km²]

BLOCK 2
[1798 km²]

BLOCK 3
[2048 km²]

BLOCK 4
[1911 km²]

BLOCK 5
[2374 km²]

BLOCK 6
[1721 km²]

BLOCK 7
[1201 km²]

BLOCK 8
[1400 km²]

BLOCK 9
[1742 km²]

BLOCK 10
[1383 km²]

خريطة الرقع البحرية ومساحتها

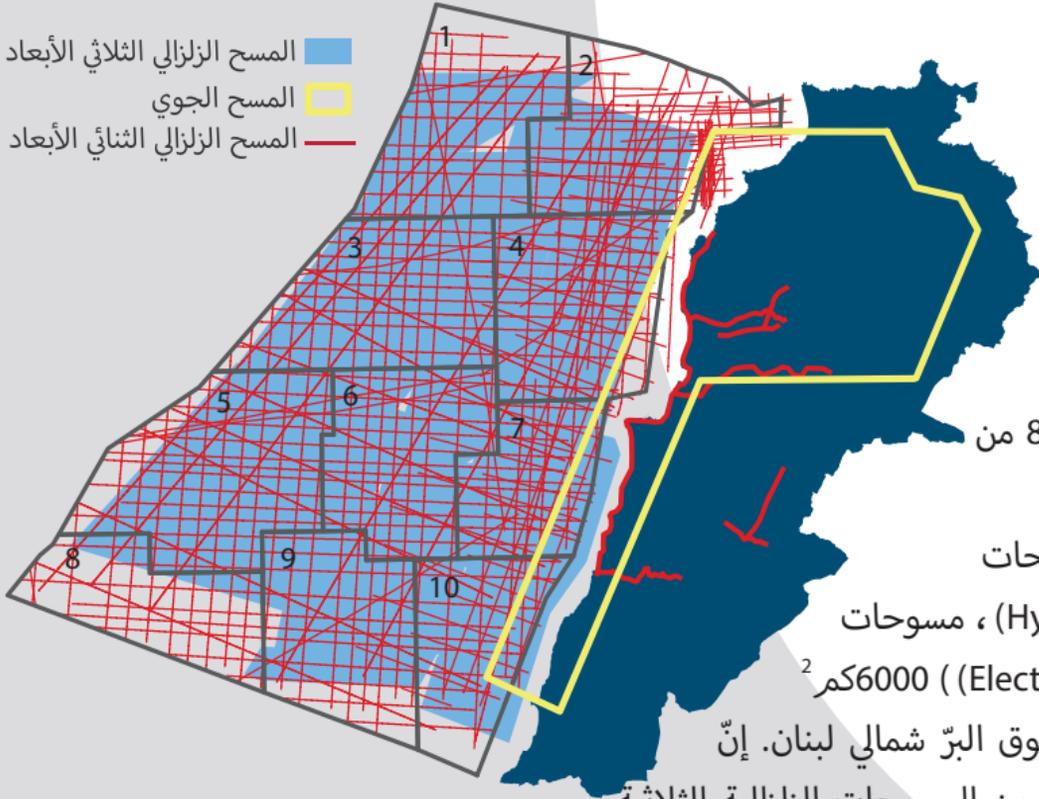
تم تقسيم المياه البحرية اللبنانية إلى عشر رقع وتبلغ مساحة الرقع الإجمالية 21500 كم² (WGS 84) بالإضافة إلى تحديد منطقة عازلة قوامها ثلاثة أميال بحرية من الشاطئ اللبناني إلى داخل المياه البحرية تبلغ مساحتها 1200 كم² لا يُسمح القيام بالأنشطة البترولية فيها إلا بموجب مرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الطاقة والمياه المستند إلى رأي هيئة إدارة قطاع البترول .
تبلغ مساحة المياه البحرية الخاضعة للولاية القضائية للدولة اللبنانية 22700 كم².

تمّ ترسيم حدود الرقع البحرية مع الأخذ بعين الإعتبار ما يلي:

- أنواع الموارد البترولية المحتمل اكتشافها
- نتائج تحاليل المسوحات الزلزالية الثنائية والثلاثية الأبعاد
- مراعاة القيمة الاقتصادية لكل رقعة
- مقارنة الرقع من حيث قدرتها على جذب الاستثمارات
- حجم الرقع ومدى ارتباطه باحتمال نجاح الاكتشاف و مخاطر الاستكشاف

المسوحات الجيوفيزيائية

المسح الزلزالي الثلاثي الأبعاد
المسح الجوي
المسح الزلزالي الثنائي الأبعاد



ضمن إطار التحضير لإطلاق دورة التراخيص الأولى، كلفت وزارة الطاقة والمياه شركات خدمات جيوفيزيائية بإجراء المسوحات الزلزالية الثنائية والثلاثية الأبعاد. وقد غطت هذه المسوحات كامل مساحة المياه الإقليمية اللبنانية، وفقاً لما يلي:

- غطت المسوحات الزلزالية الثنائية الأبعاد 100% من مساحة المياه البحرية (معدل شبكة 3 كم x 3 كم)
- غطت المسوحات الزلزالية الثلاثية الأبعاد 70% من مساحة المياه البحرية (80% من مساحة الرقع)
- غطت المسوحات الجيوفيزيائية الجوية (مسوحات الجاذبية (gravity)، المسوحات المغناطيسية (magnetic)، مسوحات النطاقات الطيفية الفائقة (Hyperspectral)، مسوحات القياس الشعاعي (radiometric) والمسوحات الإلكترومغناطيسية (Electromagnetic)) 6000 كم² تمتد حوالي 2000 كم² منها فوق المنطقة البحرية المحاذية للشاطئ والباقي فوق البرّ شمالي لبنان. إنّ تحليل 10000 كم طولي من المسوحات الزلزالية الثنائية الأبعاد و 15000 كم² من المسوحات الزلزالية الثلاثية الأبعاد قد أظهر وجود هيكليات وطبقات جيولوجية واضحة المعالم قد تشكّل مكاناً محتملاً للغاز الطبيعي والنفط.

النظام التشريعي

وضع لبنان سياسة بترولية وتشريعات عصرية لاستغلال الموارد البترولية في المياه البحرية. يتضمن قانون الموارد البترولية في المياه البحرية رقم 2010/132 تاريخ 24-08-2010 أسس الإنتاج الرشيد للموارد الهيدروكربونية، كما يؤمن حوافز استثمار طويلة الأمد ويلحظ آلية الإدارة المستدامة لعائدات الأنشطة البترولية من خلال إنشاء الصندوق السيادي.

إن الأنظمة والقواعد المتعلقة بالأنشطة البترولية الصادرة بالمرسوم رقم 2013/10289 تاريخ 30-04-2013، تتضمن 27 مرسوماً تطبيقياً و ترعى هذه المراسيم القواعد القانونية والفنية والتجارية ، بالإضافة إلى القواعد المتعلقة بالجودة والصحة والسلامة والبيئة. لقد اعتمد القانون رقم 2010/132 نظام تقاسم الإنتاج من خلال اتفاقية الاستكشاف والإنتاج.

النظام المالي



إتفاقية تقاسم الإنتاج

توفّق إتفاقية الاستكشاف والإنتاج بين الدولة وأصحاب الحقوق في الرخصة البترولية. يُمنح أصحاب الحقوق (صاحباً حق ومشغّل على الأقلّ لكلّ إتفاقية) بموجب هذه الإتفاقية الحق باستكشاف وتطوير وإنتاج النفط والغاز في المياه البحرية اللبنانية. تعود ملكية الموارد الطبيعية للدولة اللبنانية.

- تتحمّل الشركات تكاليف الاستكشاف والمخاطر المرتبطة بها
- في حال حصول اكتشاف تجاري يتم تطويره ويبدأ من بعدها الإنتاج وتقسّم الأرباح بين أصحاب الحقوق والدولة
- تتألّف حصّة الدولة الإجمالية من الإتاوة، الضرائب و بترول الربح
- تمّ وضع مسودة قانون الأحكام الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية تمهيداً لإقرارها من قبل مجلس النواب

الإدارة البيئية

قامت الحكومة اللبنانية بإعداد دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي لقطاع البترول في المياه البحرية اللبنانية في العام 2012. و قد انبثق عن هذا التقييم عدد من التوصيات التي ستشكل خطة العمل التي ستستند عليها هيئة إدارة قطاع البترول في المرحلة المقبلة، وتشمل هذه الخطة :

- تنسيق آليات العمل بين الجهات المعنية
- وضع تشريعات خاصة بالصحة والسلامة والبيئة
- وضع خطة وطنية للاستجابة لحالات الطوارئ الناتجة عن تسرب النفط
- إدارة قاعدة البيانات البيئية المتوفرة، وتحديد الأولويات بالنسبة الى البيانات المتعلقة بالنفط والغار
- رفع مستوى التوعية وتطوير القدرات لدى المؤسسات والأطراف المعنية بالنسبة الى متطلبات الصحة والسلامة والبيئة

الطلب المحلي على الطاقة

تعاني مسألة تزويد الطاقة في لبنان من نقص بسبب غياب الإمكانيات الإضافية لتوليد الطاقة، ارتفاع أسعار الوقود ودعم الحكومة الذي يربّب أعباءً مالية على الدولة. وعلى مستوى القطاع، فإنّ الفاتورة النفطية مرتفعة جداً بالنسبة إلى قطاعات التجارة، والنقل والصناعة التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة، الأمر الذي من شأنه أن يحدّ من التنافسية.

إنّ الغاز اللبناني المحتمل سيكون مصدراً آمناً للطاقة كونه أقلّ ضرراً بالبيئة وأدنى ثمناً من النفط وقد يساهم هذا الغاز في معالجة مشكلة النقص في الكهرباء كما سيلعب دوراً في دعم نموّ الاقتصاد اللبناني.

إنّ الطلب الإجمالي على الطاقة واحتمال وجود الموارد الهيدروكربونية يشيران إلى إمكانية تأمين حاجة لبنان من الطاقة للسنوات القادمة.



فيارات التصدير المحتملة للغاز اللبناني

إنّ موقع لبنان الجغرافي يساعده جداً للاستفادة من طريقتين لتصدير الغاز. الطريقة الأولى من خلال مشروع خط أنابيب الغاز القائم والمخطط لإنشائه، والطريقة الثانية تشمل مشاريع الغاز الطبيعي المسال.

■ خيار خط أنابيب الغاز: إنّ لبنان متّصل بخط الغاز العربي المنشأ لتزويد سوريا والأردن ولبنان بالغاز ومن المحتمل إستعماله لتزويد سوريا، الأردن ومصر بالغاز اللبناني. ومن المحتمل أيضاً أن يقوم لبنان بتزويد تركيا بالغاز عبر خط أنابيب بري أو بحري ممّا يمكّنه من الوصول إلى السوق الأوروبيّة.

■ خيار الغاز الطبيعي المسال: في حال كان حجم اكتشاف الموارد الهيدروكربونية يسمح بالتصدير، قد يتمكّن لبنان من استخدام الغاز الطبيعي المسال لتزويد الأسواق الأوروبية والآسيوية بالغاز.



خيارات أنابيب الغاز



خيارات الغاز الطبيعي المسال



تأثير قطاع النفط والغاز على الاقتصاد اللبناني

يشكّل استكشاف الموارد البترولية في المياه البحرية اللبنانية خطوة واعدة نحو تحقيق النمو الاقتصادي .

وبما أنّ لبنان من البلدان التي تعتمد بشكل كبير على استيراد موارد الطاقة، إذ أنّه ينفق أكثر من 15% من ناتجه المحلي الإجمالي على واردات الطاقة، فمن المتوقع أن تساهم صناعة النفط والغاز في بلوغ الاكتفاء الذاتي من خلال تلبية حاجات السوق المحلي، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي. كما سيّتيح استخراج الثروة النفطية خلق فرص عمل جديدة وزيادة عائدات الدولة المالية .

ولعلّ أبرز المكاسب التي ستحقّقها الأنشطة البترولية تكمن في تعزيز مكانة لبنان على خارطة النفط في الشرق الأوسط وتكريس استقلاله في مجال الطاقة.

مدى استضافة المجتمع المحلي من قطاع النفط والغاز في لبنان

تشهد بعض المناطق في لبنان، خصوصاً تلك الواقعة خارج العاصمة بيروت، تدهوراً ملحوظاً لفرص العمل وظروف المعيشة.

تتأثر البلديات مباشرةً بمشاريع الطاقة لأنها بحاجة ماسة إلى التنمية وبشكل خاص لفرص العمل. يشكل التعاون مع إدارة هيئة قطاع البترول فرصة للبلديات للتعبير عن احتياجاتها المتعلقة بتدريب اليد العاملة وخلق فرص العمل والمساهمة في تطوير القطاع.

يحتاج لبنان إلى اليد العاملة في كافة مراحل الاستكشاف والإنتاج:

- إنشاء البنى التحتية
- تعدين، إستخراج، حفر، وتجهيز الآبار على المنصات
- التخزين والنقل والتوزيع
- كافة أنواع الخدمات

الفطة المستقبلية

من المتوقع أن يستفيد قطاع البترول في لبنان من التنمية المحلية ليس فقط من خلال الإيرادات المحتملة، ولكن أيضاً من خلال الاستثمارات المباشرة والغير مباشرة التي ستساهم في زيادة إنتاجية الأنشطة الاقتصادية وخلق فرص العمل.

تسعى هيئة إدارة قطاع البترول إلى الإسراع في عملية الاستكشاف ليصار إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توسيع برامج التعاون مع المنظمات الدولية، المؤسسات الأكاديمية والمهنية، القطاع الخاص والمجتمع المدني
- تطوير البنى التحتية: الطرقات، الأنابيب، المرافق، المراكز الطبية، المطارات ومهابط المروحيات
- بناء القدرات المحلية لتوفير اليد العاملة لصناعة النفط والغاز وتطوير وتحديث قطاع التعليم
- وضع سياسة حديثة لاستعمال الأراضي المخصصة لتكون مواقع للصناعات البترولية
- تعزيز قدرات المؤسسات والثقة والشفافية
- تلبية الطلب المحلي للطاقة
- الحفاظ على الثروة النفطية الوطنية من خلال اتباع آلية التلزم التدريجي
- وإنشاء الصندوق السيادي للأجيال الحالية والمستقبلية





هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان

www.lpa.gov.lb

info@lpa.gov.lb

Tel/Fax: +961 1 998 780